القمة الإفريقية العربية الثانية

سرت – الجماهيرية العظمى – 2010/10/10

إستراتيجيـــة الشراكـــة الإفريقيـــة العربيـــة

إستراتيجية الشراكة الإفريقية العربية

مقدمـة

1. إن التقارب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية والتضامن الأزلي بين الدول الأفريقية والعربية، هي من العوامل الهامة التي جعلت التعاون بينها أمراً ضرورياً. ولقد أضفت القمة الأفريقية العربية التاريخية الأولى، المنعقدة في القاهرة – جمهورية مصر العربية 1977، طابعاً مؤسسياً على التعاون بين الجانبين، خدمة لمصالحهما المشتركة وفتح آفاق جديدة لتعزيز العلاقة ذات المنفعة المتبادلة بين شعوب المنطقتين.

2. شهدت العقود الثلاثة الماضية التي أعقبت القمة الأفريقية العربية الأولى تحولات كبرى، كان لها أثر في تغيير المنطقتين والعالم المحيط بهما، خاصة نهاية الحرب الباردة وبروز كتل سياسية واقتصادية وتجارية عملاقة، وعملية العولمة السريعة. دفعت هذه التحديات والأزمات العالمية المالية والبيئية والصحية المتكررة كلا من المنطقتين إلى بحث سُبل تنشيط تعاونهما والارتقاء إلى مستوى شراكة إستراتيجية جديدة، من أجل تحقيق الرفاهية لشعوبهما.

3. توفر هذه الإستراتيجية على المدى الطويل إطارا إرشاديا للدول الأفريقية والعربية ومؤسساتها الإقليمية لتحقيق أهدافها المشتركة. كما تحدد مبادئ وأهداف ومجالات التعاون بينها، بالإضافة إلى آليات التنفيذ والمتابعة. وقد تم وضع خطة عمل سداسية مفصلة (2011 إلى 2016) تتناول المجالات ذات الأولوية هي الأولى من نوعها في سلسلة خطط رامية إلى تنفيذ الإستراتيجية.

الجزء الأول

المبادئ والأهداف

-

المبادئ:

4. تقوم الشراكة الإفريقية العربية على المبادئ الأساسية للتكافل والتضامن والملكية المشتركة والمسؤولية والمنفعة المتبادلة والتكامل والمساواة، وتستند إلى الدعائم الأساسية للقانون الدولي، وكذلك احترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل الخلافات بوسائل سلمية، واحترام حقوق الإنسان والشعوب، والمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وفقاً للالتزام بمبادئ وأهداف المنظمتين.

الأهداف:

5. **تهدف الشراكة الأفريقية العربية إلى:**

أ. وضع إستراتيجية شاملة طويلة المدى للعلاقات الإفريقية العربية، والعمل على تطوير خطط عمل متوسطة المدى على نحو متتالٍ، وإقامة آلية فعالة للتنفيذ والمتابعة.

ب. إقامة منطقة عربية إفريقية متكاملة تعيش في أمن وسلام وتتسم بالتقدم والازدهار، وتكوين منطقة تعاونية معتمدة على مواردها البشرية والمادية، قادرة على تأدية الدور الذي تستحقه في العالم.

ج. المساهمة في تحقيق السلم والأمن المستدامين في البلاد العربية والأفريقية من خلال الجهود المشتركة والمنسقة.

د. مواصلة الجهود وإزالة العوائق التي تعترض سبل تطوير التعاون العربي الإفريقي ليقوم على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويرسى المرتكزات التى تصون العلاقات الإفريقية العربية.

هـ. تشجيع التفاهم والتفاعل الحضاري بين الشعوب ومواصلة تعزيز العلاقات التاريخية والثقافية بين شعوب المنطقتين.

و. تعميق الحوار السياسي وتنسيقه بين صانعي السياسات الأفارقة والعرب.

ز. تعزيز المشاورات رفيعة المستوى حول القضايا الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك ومواءمة السياسات والمواقف المشتركة.

ح. تعزيز دور التجمعات الإقليمية كمنطلق ضروري لإرساء الشراكة العربية الإفريقية الشاملة على أسس متينة تضمن لها الاستمرارية والفاعلية.

ط. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المجتمعات العربية والأفريقية من خلال تعزيز التعاون في مجالات الأمن الغذائي، والاستثما، والتدفقات التجارية، والموارد البشرية، وتنمية البنية التحتية، وترشيد استخدام الموارد المائية.

ي. المساعدة في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية للحد من الفقر.

الجزء الثانـي
مجـالات الشراكـة

-

6. يلتزم الجانبان بالتعاون فى المجالات التالية:

<u>أولاً</u>– <u>التعاون السياسي من خلال</u>:

7. رفع جميع مستويات الحوار السياسي سعيا نحو تعزيز وبناء شراكة قوية ومستدامة بين المنطقتين من خلال توفير الدعم المؤسسي اللازم من الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

8. العمل على نشر السلام والأمن الدائمين في المنطقتين، والعالم المحيط بهما، على أساس احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها.

9. تعزيز التنسيق والتشاور المنتظم بين المنطقتين، وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات الدورية، لضمان مواءمة السياسات والمواقف والإجراءات المتخذة على المستوى الدولي وخاصة في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية والمالية.

10. التعاون في مقاومة الاحتلال ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر والمخدرات، القرصنة والاتجار غير الشرعي بالأسلحة، وغير ذلك من التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

11. إعطاء أولوية لحل النزاعات واستثمار مزيد من الموارد لجهود الوساطة وتبادل الخبرات في مجال حل النزاعات بالوسائل السلمية وبالآليات المتاحة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها وكذلك بالترويج لثقافة السلام.

12. تكثيف التعاون والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية حول حفظ السلم وعمليات صنع السلام في أماكن النزاع في المنطقتين.

13. القيام بجهد مشترك لمنع وتسوية النزاعات في وبين، البلدان التي تنتمي للمنظمتين، ودعم جهود إعادة البناء والتنمية عقب انتهاء النزاع.

14. العمل على توفير آلية مشتركة عربية افريقية للمساهمة فى دعم جهود حفظ وبناء السلام التى يقوم بها الاتحاد افريقى والجامعة العربية.

15. تأطير اللقاءات بين المنظمات الأفريقية والعربية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات.

ثانيا: التعاون الاقتصادي والمالي التجاري، من خلال:

16. تكثيف التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية والتنموية على أسس التضامن والاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة.

17. تأسيس التعاون على النتائج الإيجابية للاستراتيجيات والبرامج والمؤسسات الرئيسية التي تم إنشاؤها خلال الثلاثة عقود الماضية مثل برامج الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد) التابعة للاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية.

18. إنشاء شراكة تقوم على المصالح المتبادلة لضمان منفعة الطرفين، وتعميق التكاملية والاعتماد على الذات لتحقيق تنمية سريعة ومستدامة في المنطقتين العربية والإفريقية، وذلك انطلاقاً من تفعيل وتعزيز التكتلات الاقتصادية الإقليمية والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الشاملة.

أ) **تشجيع الاستثمار، من خلال:**

19. تحسين إدارة الاقتصاد ومناخ الاستثمار لتمكين الدول الإفريقية والعربية من بناء قدرتهم الاقتصادية وميزاتهم النسبية وتقوية قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية، وتهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمار المشترك فيما بين دول المنطقتين والاستثمار الأجنبي المباشر.

20. تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة وطنياً وعلى المستوى الوطني والإقليمي، وتشجيع البلدان الأفريقية والعربية لعقد الإتفاقيات والأطر القانونية المنظمة لحماية الاستثمار وتجنب الإزدواج الضريبي، واتخاذ التدابير الفعالة لمعالجة معوقات الاستثمار بين المنطقتين.

21. تعبئة الموارد للمشاريع الوطنية والبرامج الأفريقية العربية الكبرى، بالإضافة الى مشاريع التكامل الإقليمية ودون الإقليمية الإفريقية والعربية.

22. مواءمة قوانين الاستثمار في كلا المنطقتين من أجل تشجيع وتحفيز الاستثمار والتجارة، وتطوير خارطة أفريقية عربية للاستثمار بهدف نشر المعلومات عن إمكانات الاستثمار في المنطقتين.

23. تشجيع وحماية التدفقات الاستثمارية بين المنطقتين بالاستفادة من تدابير ضمان الاستثمار ومن المؤسسات المالية القائمة.

24. تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية في المنطقتين عن طريق تهيئة المناخ المناسب لذلك.

ب) <u>تشجيع التجارة، من خلال</u>:

25. توسيع التبادل التجاري فيما بين دول المنطقتين لدفع التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمالة وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة والمساهمة فى الحد من الفقر.

26. تنسيق المواقف في المحافل متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة الدولية وجولة مفاوضات الدوحة لضمان شروط تجارة دولية عادلة وفي مصلحة المنطقتين، وتكثيف الجهود لزيادة التدفقات التجارية بين الإقليمين بهدف الوصول إلى إنشاء منطقة تجارة أفريقية عربية حرة.

27. إعادة تنشيط المعرض التجاري الأفريقي العربي والحرص على عقد دوراته في دول المنطقتين، وعقد معارض تجارية متخصصة لتشجيع الصلات بين المؤسسات التجارية وفتح أسواق جديدة.

28. تعزيز التعاون في مجالات الجودة والمعايير وتوحيد المواصفات والمقاييس باعتبارها عقبات تواجه اندماج الاقتصاديات العربية والإفريقية في الاقتصاد العالمي وتحول دون زيادة التبادل التجاري فيما بينها.

ج) البنيات التحتية والنقل والاتصال، من خلال:

29. تعزيز التعاون في بناء وتحسين البنيات الأساسية لكونها متطلبات لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة ولرفع الانتاجية وتيسير التدفقات التجارية والسياحة والتواصل والتبادل بين الشعوب.

30. بذل الجهود الحثيثة وتعبئة الموارد لربط شبكات الطرق والسكك الحديدية وخطوط الملاحة البحرية والجوية في المنطقتين في إطار برامج النقل والاتصال الواردة فى برامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) التابعة للاتحاد الأفريقي وخطة النقل العربية، ودعم هذه الجهود من خلال تبادل الخبرات والتجارب، والتعاون والتنسيق في بناء القدرات عبر التعليم والبحوث والتدريب.

د) بناء مجتمعات المعرفة من خلال:

31. تكثيف التعاون والدعم المتبادل في بناء مجتمعات المعرفة، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبذل المزيد من الجهود لتنسيق مواقف الدول الأفريقية والعربية في المحافل الدولية للإسراع بسد الفجوة الرقمية بين الدول العربية والإفريقية وبين الدول المتقدمة.

هـ) الطاقة، من خلال:

32. تكثيف التعاون في مجال تنمية واستغلال وادارة موارد الطاقة مع التركيز على مصادر وموارد الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، من خلال الاستثمار المشترك وتبادل الخبرات وبناء القدرات والبحوث ونقل التكنولوجيا، وإنشاء محطات طاقة شمسية يمكن أن تسد إحتياجات المنطقتين.

33. الاستفادة من تجارب المنطقتين في ربط شبكات الطاقة الكهربائية الثنائية والإقليمية.

34. تعزيز التعاون في مجال توفير نشر الخدمات الكهربية بالريف في المنطقتين.

و) البيئة وموارد المياه من خلال:

35. تكثيف التعاون بين الدول والمؤسسات الأفريقية والعربية فى ادارة الموارد المائية، وتبادل التجارب والاستفادة من أفضل الممارسات في تقنيات الري وتحلية المياه واستغلال المياه الجوفية وادارة أحواض الأنهار والبحوث في علوم المياه، وذلك نظرا لآثار تغير المناخ والتناقص المتزايد في موارد المياه اقليميا ودوليا.

36. تعزيز التعاون لمواجهة التحديات البيئية الخطيرة وتنسيق المواقف في المحافل الدولية الخاصة بتغير المناخ والقضايا البيئية الأخرى، وتكثيف الجهود لمكافحة الجفاف والتصحر، وفي هذا الشأن دعم المبادرات الراهنة، خاصةً مشروع الحزام الأخضر الكبير لمواجهة تحديات التصحر المتزايد، وضمان تجدد التربة وتمكين أفريقيا من الحصول على آلية التنمية النظيفة الخاصة باتفاقية تغير المناخ.

ثالثاً: التعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي من خلال:

37. تشجيع التطوير المستدام في السياسات والاستراتيجيات والبرامج في المنطقتين لسد الفجوة بين نسبة النمو في الإنتاج الزراعي ونمو السكان.

38. ضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

39. توجيه الشراكة الإفريقية العربية لدعم جدول الأعمال الزراعي لإفريقيا، وضخ الاستثمارات وفق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا والبرامج والمؤسسات العربية المماثلة،

40. الاهتمام بالتنمية الزراعية بمفهومها الأوسع والشامل والتي تتضمن جميع المكونات الزراعية الاقتصادية، وهي الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات، إلى جانب الصناعات الزراعية.

41. تكثيف الإهتمام بتحسين إدارة الزراعة وإعطاء أولوية خاصة للقطاع الريفي، وصغار المزارعين والمنتجين وتشجيع القطاع الخاص والعمل على توفير موارد إضافية للبحوث ذات الصلة وتنمية الموارد البشرية وتبادل التجارب والخبرات ودعم المؤسسات العاملة قي مجال الزراعة.

42. القضاء على المجاعات المتكررة من خلال تنسيق سياسات الأمن الغذائي وتكاملها، والعمل على ضمان سلامة الأغذية وجودتها من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنويع الاقتصادات الريفية.

43. تطوير أساليب ادارة المخاطر واستخدام أجهزة الإنذار المبكر لحماية الانتاج الغذائي من الكوارث الطبيعية والآفات الزراعية، واتخاذ التدابير لتقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتعزيز التعاون لمواجهة ظاهرة تذبذب أسعار السلع الزراعية المصدرة والمستوردة وتداعياتها السلبية على الاقتصاديات العربية والإفريقية.

رابعاً: التعاون الاجتماعي والثقافي، من خلال:

44. تكثيف التعاون لدعم جهود البلدان الأفريقية والعربية، الفردية والجماعية، لدعم التنمية الاجتماعية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة المتعلقة بالحد من الفقر وضمان التعليم الأساسي للجميع وخفض وفيات الأطفال والأمهات ومكافحة الجوع والتصدي للأوبئة والأمراض كالأيدز والسل والملاريا.

45. ايلاء اهتمام خاص بتنمية الموارد البشرية بوصفها أهم المتطلبات لبناء مجتمعات واقتصادات المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة، باعتماد برامج مشتركة وتدابير

لتحسين التعليم كما ونوعا، بما في ذلك التعليم العالي، واقامة علاقات وثيقة بين الجامعات ومراكز البحوث الأفريقية والعربية، والتوسع فى التبادل الأكاديمي وتوفير المنح الدراسية وفرص التدريب، مع ربط مراكز الامتياز العربية بنظيراتها الأفريقية الواردة فى برامج الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد).

46. التأكيد على أهمية التعاون في المجال الشبابي بين المنطقتين الأفريقية والعربية والدعوة إلى وضع إستراتيجيات وبرامج عمل عملية في هذا المجال الحيوي لحاضر ومستقبل المنطقتين.

47. التعاون في مجال الهجرة والتنقل والعمالة وتبادل المعلومات حول حركة المهاجرين غير النظاميين براً وبحراً وجواً، بما في ذلك تبادل المعلومات حول من تقطع بهم السبل، والتعاون في إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم، وضمان تمتع المهاجرين بالمعاملة الإنسانية الحسنة بما في ذلك احترام حقوقهم الإنسانية داخل حدود الدول الأعضاء بالشراكة.

48. حث دول المقصد على التعاون في وضع مشاريع إنمائية في دول المصدر لتوفير فرص العمل والحد من الهجرة غير الشرعية.

49. التعاون في المحافل الدولية المعنية بمناقشة قضايا الهجرة لضمان معاملة المهاجرين على نحو أفضل، بما في ذلك إدماجهم في المجتمعات التي يقيمون بها وحصولهم على الفرص المتساوية في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية المتوفرة للمواطنين.

50. التعاون في معالجة ظاهرة الإتجار بالبشر واستغلال المهاجرين والاعتراف بأهمية مساهمة العمالة المهاجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليمين، والإلتزام لذلك بمعاملة العمال المهاجرين معاملة كريمة وفقاً للإعراف والقوانين الإقليمية والدولية.

51. الحفاظ على مصالح العمال المهاجرين وتسهيل إجراءات تحويلاتهم المالية، بما في ذلك تحويل مزايا الضمان الاجتماعي عند التقاعد أو عند نهاية عقود العمل،

والسعي لتسهيل إجراءات تأشيرات الدخول للأفارقة والعرب للعمل في بلدان المنطقتين، والعمل على تسهيل إنتقال العمالة.

52. إقامة تعاون ثقافي وثيق من خلال الحوار الفعال والتعاون في تعزيز التبادل الثقافي والتنسيق بين ترتيبات التوأمة من خلال التعليم والفنون والرياضة، إضافة إلى عقد مهرجانات فنية مشتركة بانتظام وتعزيز التعاون الثقافي مع شعوب العالم كافة والعمل على إعادة الممتلكات الثقافية الإفريقية والعربية المنهوبة الى بلدانها الأصلية.

53. العمل على تعزيز التواصل بين الشعوب الإفريقية والعربية لتعميق التفاهم المشترك عن طريق تكثيف التفاعل والاتصالات بين الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك التنظيمات النقابية والمهنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والمدارس والجامعات والأندية الرياضية.

54. إعادة إحياء وتدعيم المعهد الإفريقي العربي للثقافة والدراسات الإستراتيجية بباماكو، والذي كلف بوضع خطة للعمل لتطوير التعاون الثقافي والاجتماعي الإفريقي العربي من خلال خلق الصلات مع المؤسسات الإفريقية والعربية المماثلة.

الجزء الثالث

آليات التنفيذ والمتابعة

-

55. إن التنفيذ الفعال للسياسات والإجراءات المتضمنة في هذه الإستراتيجية يعد مسئولية مشتركة بين كافة الدول العربية والأفريقية، بالإضافة إلى المؤسسات التمويلية الإقليمية والوطنية المعنية بالتنمية. ويتطلب مشاركة الجهات الفاعلة على كافة مستوياتها، المؤسسية وغير المؤسسية في إفريقيا والعالم العربي، على المستوى القاري والإقليمي والقومي والمحلي، فضلاً عن الدور المحوري الذي تضطلع به كل من مفوضية الإتحاد الإفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وسيتعين تأطير الاجتماعات على المستوى السياسي، خاصةً تلك التى تتم بين الأمانات، وعلى مستوى كبار المسئولين، والوزراء، ورؤساء الدول والحكومات، بغية الإسراع بتحقيق أهداف إستراتيجية الشراكة.

56. لن تتحقق أهداف هذه الشراكة إلا بالمشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة على المستويين الإقليمي والوطني، لا سيما الحكومات والمؤسسات التمويلية للتنمية الإقليمية والمحلية المعنيين بالتعاون العربي الأفريقي، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى خاصة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.

57. يتعين على الدول الأفريقية والعربية، ومؤسسات التمويل التنموي الوطنية والإقليمية العاملة فى مجال التعاون العربى الأفريقي، دون المساس باستقلاليتها، أن تأخذ هذه الإستراتيجية الإفريقية والعربية في الحسبان حين تُعِد خططها واستراتيجياتها القصيرة والمتوسطة وطويلة الأمد.

58. تكون الأجهزة المشتركة التالية مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة وتقييم ومراجعة استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطط العمل:

أ. **<u>القمة الإفريقية العربية</u>:** تمثل القمة العربية الإفريقية السلطة العليا في صناعة قرارات التعاون المشترك، فهي التي تعتمد إستراتيجية الشراكة الإفريقية العربية،

وخطط العمل قصيرة المدى، وتقوم بتقييم التقدم المحرز في تنفيذهما، كما أنها تقوم بالتوجيه السياسي فيما يتعلق بالعمل المستقبلي. تنعقد هذه القمة كل ثلاث سنوات بالتناوب في البلدان العربية والإفريقية.

ب. **المجلس المشترك لوزراء الخارجية**: يعتبر المجلس بمثابة الذراع السياسي للقمة الأفريقية العربية ويتألف من وزراء الخارجية لجميع الدول الأفريقية والعربية وسيجتمع كل 18 شهر بالتناوب في بلدان أفريقية وعربية ويجري المجلس الوزاري المشترك استعراضات نصف المدة لخطط العمل ويتلقى التقارير من الهيئات الفرعية ويجيز أجندة ووثائق عمل القمة الأفريقية العربية.

ج. **لجنة الشراكة الأفريقية العربية**: تتألف لجنة الشراكة الأفريقية العربية من 24 دولة، 12 من كل إقليم يختارهم على نحو تداولي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية كل على حدة، على أن يتم اعتماد عضوية اللجنة عند انعقاد دورات القمة العربية الأفريقية. إن لجنة الشراكة الأفريقية العربية هي الذراع التنفيذية للقمة الأفريقية العربية وستتولى تنفيذ ومتابعة ورصد استراتيجية الشراكة وخطط العمل في الفترة بين اجتماعات القمة، وستنشئ اللجنة منتديات قطاعية عند الاقتضاء. تتلقى اللجنة التقارير الدورية من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى جانب التقارير من المنتديات القطاعية، وسوف تجتمع اللجنة سنويا على المستوى الوزاري وكل ستة أشهر على مستوى كبار المسؤولين بالتناوب في الإقليمين.

د. **المجالس الوزارية القطاعية الأفريقية العربية**: ستتكون المجالس الوزارية القطاعية الأفريقية العربية من وزراء من مختلف الوزارات المتخصصة في الإقليمين، هذه المجالس منوط بها اعتماد البرامج والأنشطة ومتابعة تنفيذها ورصد مستوى التقدم المحرز في نطاقاتهم المتخصصة.

و. **اللجنة الفنية الأفريقية العربية**: ستتكون اللجنة الفنية الأفريقية العربية من ممثلين من لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي والجهاز المماثل من جامعة

الدول العربية وتتداول اللجنة بشأن مقترحات العمل التي تقدم إلى لجنة الشراكة. وتجتمع اللجنة كل ستة أشهر.

ز. **المنتدى التنموي الأفريقي العربي:** سينعقد المنتدى التنموي الأفريقي العربي، والذي اعتمد إنشاءه من قبل القمة الأفريقية والقمة العربية، كل سنتين بالتناوب بين الإقليمين ويجمع المسؤولين الحكوميين والخبراء والأكاديميين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والغرف التجارية لكل من الجانبين ويوفر الدعم الفكري لعملية تنفيذ ومتابعة الإستراتيجية وخطط العمل.

ح. **لجنة التنسيق:** تتألف لجنة التنسيق من الترويكا التي تضم كل من ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي وممثل الرئيس الحالي للقمة العربية، وممثلي الرئيسين السابق والقادم للقمة الأفريقية والقمة العربية، ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ويمكن لرؤساء المؤسسات الأفريقية والعربية ذات الصلة حضور الاجتماعات بصفة المراقب. ستدعم لجنة التنسيق أجندة الشراكة من خلال متابعة المقررات على مختلف المستويات، كما ستنسق أيضا اجتماعات المنتدى القطاعي وفرق الخبراء المتخصصة حول مسائل محددة، وتقترح اللجنة خططا طويلة وقصيرة المدى والأشراف على التحضير للتقارير المشتركة المنتظمة حول التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية المشتركة للشراكة وخطط العمل السداسية. تجتمع لجنة التنسيق كل ستة أشهر بالتناوب بين أديس أبابا والقاهرة.

59. سيتم تعزيز القدرات البشرية والمالية للإدارات/الوحدات التي تتعامل مع الشراكة الأفريقية العربية في مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشكل كبير، وذلك بغية تمكينها من أداء دورها المرسوم في تنفيذ ومتابعة استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة عملها.

الجزء الرابع

مصـادر التمويـل

-

60. إن تمويل خطط العمل بهدف تنفيذ الإستراتيجية هو مسؤولية جماعية لكافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الأفريقية والعربية ومؤسساتها المالية الإقليمية والوطنية وقطاعاتها الخاصة والوطنية وقطاعاتها الخاصة ومجتمعاتها المدنية، إلى جانب الشركاء ثنائي ومتعددي الأطراف.

61. يتعين على الحكومات الأفريقية والعربية المثابرة على إدراج الإستراتيجية وخطط العمل في خططها وعمليات ميزانياتها.

62. إنشاء صندوق أفريقي عربي للاستجابة للكوارث وإدارة المخاطر، وتكون المساهمات فيه نظامية وطوعية بالإضافة إلى القطاع الخاص.

63. يتعين قدر الإمكان أن تشير خطط العمل إلى مصادر التمويل المفصلة للبرامج والأنشطة ذات الأولوية.